

الكتب المسيئة إلى الدين والثورة ممنوعة

مشاريع ثقافية مشتركة بين الجزائر ولبنان

أشرفت وزيرة الثقافة خليدة تومي صباح أمس على الافتتاح الرسمي للطبعة السادسة عشر من المعرض الدولي للكتاب بمركب 5 جويلية بالعاصمة، والذي يستضيف 554 دار نشر منها 145 دار جزائرية، كما كانت لبنان ضيفة شرف المهرجان حاضرة في شخص وزير ثقافتها وثلة هامة من وزارته مشاركة بـ 70 دار نشر لبنانية.

عرف افتتاح المعرض الدولي للكتاب لهذا العام العديد من المفاجآت الهامة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة الجزائرية ونظيرتها اللبنانية. فالعديد من المشاريع الأدبية ستكون في المستقبل بين الطرفين، وهذا ما عبّر عنه الوزير اللبناني على هامش الندوة الصحفية التي نشطها كلا الوزيرين، والتي شدّد فيها الوزير اللبناني على رغبته في إبرام علاقة وثيقة بين دور النشر الجزائرية واللبنانية، اللذين يتمتّعان بخبرة طويلة في مجال النشر إلا أنه يجب التقيّد بالضوابط المعمول بها في الجزائر ولبنان مستعدّة بشكل كبير لخوض هذه التجربة، كما عبّر عن سعادته بالوجود في الجزائر، خاصة في هذا المعرض الذي أثنى كثيرا عليه، كما أكد على أوجه التشابه العديدة بين الشعب الجزائري واللبناني، وهذا عبر بعض الكلمات الأدبية التي كتبها خصيصا للجزائر، والتي أكد فيها على روح التكافل الموجودة في كلا الشعبين مع التعلّق بالمشاعر والأحاسيس والثورة على كلّ أنواع الظلم مهما كانت.

هذه النظرة عبّر عنها مدير نشر إحدى دور النشر اللبنانية الذي خاض تجربة في النشر المشترك بين البلدين بالتعاون مع منشورات الاختلاف، والذي أكد على أن المشرق له عطش كبير للتعرف على الأعمال الجزائرية خاصة الفلسفية والنقد والترجمات باعتبار التجربة الهامة والعميقة التي قامت بها الجزائر في هذا المجال والمشرق محتاج إليها، لذلك فالمطلوب هو دعم هذه التجارب مع دعوة الخواص إلى المساهمة أيضا في هذه التجربة، في حين أكدت السيدة خليدة تومي على ترحيبها بمبادرة التعاون الثقافي، على أن تكون وفق الضوابط المشروعة الخاصة بسياسة الكتاب في الجزائر، خاصة فيما يتعلّق بالإمكانيات المالية منها التي يصادق عليها البرلمان ثمّ يعتمدها صندوق دعم الكتاب الممول من طرف الدولة في الجزائر.

فهذا النشر المشترك الذي سيكون بين لبنان والجزائر يهدف أساسا إلى خدمة القارئ الجزائري واللبناني، لذلك يجب أن يمرّ عن طريق النشر المشترك مع دعم العناوين المختارة من طرف لجان القراءة في كلا البلدين، والدعم يكون على أساس الدولة هي الزبون فتشتري عددا أدنى حتى تضعه في المكتبات العمومية.

النظام الداخلي للمهرجان سبب منع بعض الكتب

أكدت السيدة الوزيرة أن سبب منع تداول بعض الكتب في معرض هذا العام هو النظام الداخلي للمهرجان، وهذا النظام الموجود في كلّ صالونات العالم، وهذا ما يفرّق بين (البازار) والصالون فهذا القانون مرتبط بنظام البلد المنظم، فمحافظة المهرجان سنت هذه القوانين على حسب القانون الجزائري الذي أقرّ الحالات التي تمنع تداول بعض الكتب، والتي من أهمّها تبجيل الاستعمار، تبجيل العنصرية مهما كانت أشكالها والكتب التي تناهض وتهاجم الثورة الجزائرية وتلك التي تعادي على القيم الدينية والرسول، وأيضا الكتب التي تروّج للإرهاب.

وللعلم، فإن هذا القانون موجود في الجريدة الرسمية، ويكون تطبيق هذا المرسوم باسم الدولة والشعب عبر لجنة متكوّنة من قطاعات الدولة المعنية بالأمر، وفي الغالب هي قرارات غير متعسّفة، كما أن المراقبة تكون مشتركة بين مخلف القطاعات حسب تخصّص الكتاب. فمثلا، تشارك وزارة الشؤون الدينية بمراقبة الكتب الدينية، أمّا الأدبية والفنية فتخصّص وزارة الثقافة وهكذا دواليك، وفي هذا الإطار أكد وزير الثقافة اللبناني أن بلده تتمتع بحرية شبه مطلقة في مجال النشر، فطريقة التفكير في لبنان تركز على الحرية التي لها وجهين في الغالب.

فالوزارة لا تتدخل في مجال التوزيع والنشر، دورها فقط في التشجيع المعنوي والمادي لمختلف الناشطين في هذا المجال، فالباب مفتوح دائما أمام الناشرين في لبنان، ف تحرير الذات يكون بالإبداع وهكذا نستطيع التطلع إلى عالم عربي أفضل من خلال المعرفة والكتاب وإعادة المكانة الحقيقية للكتاب التي خُفّت منه من طرف الأنترنت والوسائل الإلكترونية الحديثة. لهذا، فإن المعرض هو دافع لترسيخ مكانة الكتاب والتعدّد في المعرفة نحو توجيه الفكر وفتح المجالات

هذه أحلام وزيرتنا للثقافة

صرّحت وزيرة الثقافة خليفة تومي خلال الندوة الصحفية التي نظّمت بمناسبة افتتاح المعرض الدولي للكتاب بأن لها حلما ترغب في تحقيقه في الفترة القادمة، والذي سيساهم بشكل كبير في تنمية القراءة والمطالعة لدى مختلف فئات المجتمع الجزائري، وهذا الحلم يتمثّل في تخصيص حصص أسبوعية للكتاب عبر مختلف القنوات التلفزيونية الجزائرية، مع تخصيص فترة يومية لا تزيد عن بضع دقائق تهتمّ بالكتاب وعرضه للقارئ، وهذا سيكون مشروعا مستقبليا سيطبّق في أقرب الآجال وذلك بالتشاور مع هيئة التلفزيون

وللإشارة، فإن الوزيرة كشفت عن أن المكتبات المتنقلة التي انطلقت منذ فترة قريبة بكامل التراب الوطني ستمسّ كلّ الولايات حتى المناطق النائية، والهدف هو دعم الكتاب والإبداع. لذلك، فإن الوزارة تتعاون مع بعض المصالح فيما يخصّ التوزيع ونطاق المكتبات، فدور الوزارة يتلخّص في دعم هذه المصالح، مع التوجّه إلى الخواص في بعض الحالات. وفي هذا الصدد تعمل الوزارة المعنية منذ 4 سنوات على إقناع أعضاء الحومة الجزائرية على التعاون لكراء حوالي 100 محلّ عبر مختلف البلديات لتصبح مكتبات، فكراء محلّ واحد ليصبح مكتبة يضمن 1541 منصب لشابّ ذي مستوى جامعي، لذا فالدور الكبير يقع في هذه العملية على وزارة الداخلية والجماعات المحليّة.

وفي مجال السينما فإن وزيرة الثقافة تسعى منذ 4 سنوات أيضا إلى إعادة فتح قاعات السينما التي أغلقتها البلديات التابعة لها بسبب عدم وجود إمكانيات مادية وبشرية، لذلك، فإن الوزارة تطمح إلى إدماج الجامعيين لتسيير هذه القاعات بعد تكوينهم في هذا المجال مع تكثيف المفتشين داخل القاعات. وفي هذا الإطار قامت الوزارة بدعم إنتاج 60 فيلما منذ 2007، خاصة خلال تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية التي كانت فرصة للكثير من المبدعين لإظهار أعمالهم

س. بوحامد